مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون

مؤقت

الجلسة **٧٢١٣**

الثلاثاء، ٨ تموز/يوليه ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد غاسانا	(رواند)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشوف
	الأرجنتين	السيدة بيرسيفال
	الأردن	السيد الحمود
	أستراليا	السيدة كنغ
	تشاد	السيد مانغارال
	جمهورية كوريا	السيد أوه جون
	شيلي	السيد أولغوين
	الصين	السيد يونغ تشاو
	فرنسا	السيد أرو
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	ليتوانيا	السيدة مورموكايته
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد تاثام
	نيجيريا	السيد ساركي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دَن

جدول الأعمال

توطيد السلام في غرب أفريقيا

تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا (S/2014/442)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه أول جلسة يعقدها مجلس الأمن خلال شهر تموز/يوليه ٢٠١٤، أود أن أغتنم هذه الفرصة، بالنيابة عن المجلس، لكي أشيد بسعادة السيد فيتالي تشوركين، الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، على عمله رئيسا لمجلس الأمن خلال شهر حزيران/يونيه. وإنني لعلى ثقة بأنني أعبر عن مشاعر جميع أعضاء المجلس عندما أعرب للسفير تشوركين وفريقه، عن عميق التقدير للمهارة الدبلوماسية الفائقة التي أدارا بها أعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

توطيد السلام في غرب أفريقيا

تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا (S/2014/442)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد سعيد جينيت، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2014/442، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا.

أعطي الكلمة الآن للسيد جينيت.

السيد جينيت (تكلم بالفرنسية): إنه لشرف لي أن أعرض على المجلس التقرير الثالث عشر للأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ (S/2014/442). وقد تواصل بذل الجهود الجديرة بالثناء خلال تلك الفترة، بغية تعزيز التنمية والنمو الاقتصادي وتعزيز السلام والديمقراطية على الصعيدين الوطني والإقليمي.

على الصعيد الاقتصادي، بمتوسط قدره ٧ في المائة، لا تزال منطقة غرب أفريقيا تسجل أعلى معدل للنمو في القارة. وعلاوة على ذلك، ركزت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا جهودها من جديد، منذ الربع الأخير من عام ٢٠١٣، بعد التقدم الملحوظ الذي تجلى في عملية تحقيق الاستقرار في مالي وغينيا – بيساو، على تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتكامل في المنطقة، من خلال التركيز على البنية التحتية والطاقة والزراعة.

ومع ذلك، فإن بلدان غرب أفريقيا ما زالت تواجه صعوبات كبيرة في الاستجابة إلى التوقعات في المجال الاجتماعي. ولم يكن بالضرورة لأرقام النمو الاقتصادي المشجعة أثرٌ على الأحوال المعيشية للناس الذين لا يستفيدون دائما من ثمار التقدم الاقتصادي. ولذلك هناك حالات تأخير في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولئن كان قد أُحرِز تقدم في الحد من الفقر المدقع في بلدان المنطقة ككل، فإن النتائج من حيث الحصول على التعليم الابتدائي، والحد من الجوع كانت متباينة في أحسن الأحوال. ولا يزال النساء والشباب أكثر الفئات ضعفا وأشد المتضررين بقسوة جراء عدم تصدي الدول بشكل كاف للعديد من التحديات الاجتماعية. علاوة على ذلك، في بعض البلدان، أدت زيادة انعدام الأمن إلى تحويل الموارد للأولويات الأمنية، على نحو يضرّ بالتنمية.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية على وجه الخصوص، لا تزال الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وقادتها يضطلعون بدور قيادي في حل الأزمات في المنطقة. وبفضل التزام الدول

الأعضاء فيها، فإن الجهود التي بذلتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا – بيساو، بما في ذلك نشر بعثة لتحقيق الاستقرار، مكّنت العملية الانتقالية من تحقيق النجاح. إنني أثني على اختتامها الناجح وانتخاب سلطات شرعية جديدة في غينيا – بيساو، اللذين فتحا فصلا جديدا في تاريخ البلد المضطرب، الأمر الذي يصب نحو بناء دولة تقوم على سيادة القانون وتتمتع بمؤسسات ديمقراطية مستقلة. ومن ناحية أخرى، كشفت الأزمة في مالي القدرات المحدودة للمنطقة والقارة في الاستجابة بسرعة لنشوب الأزمات. وتعلمت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي من التجربة ويعملان الآن على إنشاء آليات ملائمة للاستجابة السريعة لأزمات من هذا القبيل. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للترحيب باستئناف عملية الحوار بين الأطراف في مالي، وهو السبيل الذي يمكن أن يؤدي إلى تحقيق السلام الدائم الذي يتوق إليه بحماس ذلك البلد الأفريقي الهام.

(تكلم بالإنكليزية)

وفي حين أن الإقليم ما فتئ يعمل على تعزيز التنمية وتوطيد الديمقراطية، فما زال أيضا يواجه الآفة الرهيبة المتمثلة بالجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات، والقرصنة، والأعمال الإجرامية في البحر، فضلا عن زيادة النشاط الإرهابي. ونحن في مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ما برحنا نكرّس قدرا كبيرا من طاقاتنا من أجل توعية القادة الإقليميين بضرورة بذل الجهود المتضافرة الرامية إلى مكافحة هذه الأخطار الجسيمة التي تهدد الأمن والاستقرار الإقليميين. إن قدرة الشبكات الإجرامية المنظمة في المنطقة على تجنيد الشباب العاطلين عن العمل أمر يبعث على القلق الشديد. ومن الضروري أن توحد بلدان غرب أفريقيا الصفوف وتنشئ آليات تعاون استراتيجية فعالة عاملة من أجل التصدي للتهديد، الأمر الذي ينطوي على خطر زعزعة الاستقرار في منطقة الساحل والصحراء الكبرى بأسرها، من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهندي. ينبغي أن تُدعم جهودها بقوة من جانب بقية المجتمع الدولي والأمم المتحدة.

وتشرع المنطقة في دورة انتخابية جديدة، على غرار ما حدث في الفترة بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠. وسيتم إجراء ما لا يقل عن خمسة انتخابات حاسمة في عام ٢٠١٥، في بوركينا فاسو وغينيا وكوت ديفوار والنيجر ونيجيريا. والمجتمعات التي ستعقد فيها الانتخابات تشهد استقطابا شديدا في كثير من الأحيان، مع انقسامات سياسية وخلافات عميقة تتعلق بالمبادرات الجارية أو المحتملة الرامية إلى تعديل الأحكام الدستورية بشأن الحدود الزمنية للفترة الرئاسية. وسيواصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا العمل عن كثب مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجهات الأخرى صاحبة المصلحة من أجل المساعدة في الجهود الرامية إلى منع تطور الخلافات السياسية إلى أزمات العنيفة النامية، وتقديم المساعدة الانتخابية التي تهدف إلى تعزيز الديمقراطية في المنطقة. نظرا لهشاشة الحالة السائدة هناك، ينبغي بذل كل الجهود لضمان تحقيق الديمقراطية والاستقرار بنفس القدر من الالتزام لأن كل منهما يعزز الآخر.

وما فتئ المكتب يدعم المبادرات الإقليمية المتكاملة في غرب أفريقيا، لأن الأزمات التي تنشب هناك تتسم بطابع إقليمي بصورة متزايدة. وفي هذا الصدد، نحن نواصل دعم تنفيذ استراتيجية أمن معابر الحدود لاتحاد نهر مانو التي ساعدنا في وضعها. ونحن إذ نعمل عن كثب مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي في تنفيذ تلك المبادرة، فإننا نسترشد بإيماننا العميق بأن لدى اتحاد نهر مانو إمكانات لأن يصبح نبراس الازدهار والاستقرار في غرب أفريقيا.

وعلى النحو المبين في تقرير الأمين العام، تشكل القرصنة والأعمال الإجرامية في البحر في خليج غينيا تحديا كبيرا آخر للاستقرار والسلام والأمن والتنمية الاقتصادية في المنطقة. وفي

هذا الصدد، فإن الدعم المتواصل الذي تقدمه الأمم المتحدة، من خلال مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ولجنة خليج غينيا، في تنفيذهم الإطار الاستراتيجي الذي اعتمد في مؤتمر قمة ياوندي في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٣، لا يزال يحظى بأهمية بالغة في معالجة هذه المشكلة الخطيرة.

ولا تزال الحالة في منطقة الساحل مدعاة للقلق، بسبب اقتران العديد من أوجه الضعف المتعلقة بالحكم والأمن والبيئة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وفي أعقاب استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، ظهرت عدة مبادرات تُبرز الحاجة إلى التنسيق والتكامل في الجهود حتى تتمكن جميع الجهات الفاعلة الخارجية من العمل معا لمساعدة منطقة الساحل.

وفي تزايد انعدام الأمن في منطقة الساحل، فإن الحالة في نيجيريا لا تزال يبعث على القلق الشديد. على الرغم من الجهود التي بذلتها الحكومة النيجيرية، لا تزال التلميذات اللواتي خُطفن من تشيبوك في الأسر. أود أن أثني على البلدان التي تدعم جهود نيجيريا الرامية إلى تحديد مكان الفتيات وتحقيق الإفراج الآمن عنهن. وفي الوقت نفسه، فإن مستوى العنف ضد المدنيين في نيجيريا لا يزال يتصاعد. وقد أسفر ذلك عن تشريد أعداد كبيرة في الشمال. ومن المخيب للآمال أن نلاحظ أنه في غضون الأسابيع الثلاثة الماضية وقع ما لا يقل عن ١٨ هجمة نسبت إلى جماعة بوكو حرام وأسفرت عن وفيات مأساوية في صفوف مدنيين أبرياء وتشريد الناس. وأزمة جماعة بوكو حرام تؤثر الآن على الأمن في المنطقة دون الإقليمية. وبصفتي رئيس لجنة الكاميرون ونيجيريا، فإنني أشعر بالانزعاج الشديد إزاء الآثار الضارة لانعدام الأمن على عملية ترسيم الحدود، التي كانت بخلاف ذلك على وشك الانتهاء.

ويق البلد على مفترق طرق مع تزايد انعدام الأمن في المنطقة الشمالية الشرقية لنيجيريا، إلى جانب الزيادة في التوترات والانقسامات السياسية في الفترة التي تسبق الانتخابات العامة التي ستعقد عام ٢٠١٥. وبالتالي، أرى أنه من الأهمية بمكان أن يستمر أعضاء المجلس في تقديم دعمهم للجهود والمبادرات الرامية إلى المحافظة على الاستقرار في نيجيريا التي أدت في العقود القليلة الماضية دورا بارزا في صون السلم والأمن العالميين. كما تؤكد الحالة الراهنة على مدى أهمية أن تتبنى الطبقة السياسية النيجيرية موقفا موحدا في مواجهة استمرار انعدام الأمن في البلد.

وخلال زيارتي المقبلة إلى نيجيريا، بوصفي الممثل الرفيع المستوى للأمين العام، سأستعرض مع الفريق القطري للأمم المتحدة حالة تنفيذ مجموعة الدعم المتكاملة التي اعتمدتها الأمم المتحدة بالتشاور مع السلطات النيجيرية، وتهدف إلى تكملة الجهود الرامية إلى معالجة مسألة الاختطاف التي وقعت في تشيبوك وما يتصل بها من تحديات. كما سأستمر في تشجيع بلدان حوض بحيرة تشاد على التعاون والعمل معا على النحو الذي تعهدت به في إطار تنفيذ القرارات التي تم التوصل إليها في مؤتمر قمة باريس وفي اجتماع المتابعة الوزاري في لندن. وفي هذا الصدد، أرحب بقرار الاتحاد الأفريقي النظر في إمكانية نشر فرقة عمل في المنطقة من أجل التصدي للتحدي الذي تمثله أنشطة جماعة بوكو حرام، استنادا إلى الخطوات الأولية التي اتخذها البلدان في المنطقة.

أود أن أوجه انتباه المجلس إلى أن غرب أفريقيا تكافح الآن في سبيل التصدي لوباء فتاك ناجم عن فيروس الإيبولا. وسرعان ما انتشر ذلك الوباء الذي تم تحديده في شباط/فبراير في المنطقة الجنوبية الشرقية من غينيا إلى ليبريا وسيراليون. وفي حين أحرزت الجهود المبذولة لاحتواء تفشي المرض، فقد لوحظ انتكاس في الأسابيع القليلة الماضية، الأمر الذي يهدد بانتشاره على نطاق أوسع في المنطقة. وتشير تقارير منظمة الصحة العالمية إلى وقوع ٧٥٩ إصابة جديدة بالفيروس على

الأقل منذ شباط/فبراير، بالإضافة إلى ٤٦٧ حالة وفاة مرتبطة بالمرض. ومن المهم أن يولي المجتمع الدولي الاهتمام الواجب، علاوة على تقديم الدعم خلال فترة انتشار هذا الوباء، خاصة وأنه يشكّل أحد التحديات الأخرى العديدة أمام تحقيق الاستقرار في المنطقة.

وختاما، أود أن أشكر المجلس على اهتمامه ودعمه المستمرين للجهود الرامية إلى توطيد السلام والأمن والديمقراطية في منطقة غرب أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد جينيت على إحاطته الإعلامية.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. وأدعو أعضاء المجلس الآن إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.